بالنون والصواب الاول وهو المعروف لسابر الرواة والمحفوظ
وهو اسم فرس الملك وهو منادى حذف حرف النداء اى ياجيزوم وانما
اقدم فصيطوه نوحهن اصحهما واشهرها ولم يذكر ابن دريد وكثيرون
او الاكثرون غيره انه بهمزة قطع مفتوحة وبكسر الدال من الاقدام
قالوا وهى كلمة زجر للفرس معلومة عند اهلها والثانى بضم الدال
وبهمز وصل مضمومة من التقدم قوله فاذا هو قد خطم انفه
الخطم الاثر على الانف وهو بالخاء المعجمة قوله هو لااله الكفر
وصنادیدها بفتح الشين اشرافها الواحد صنديد بكسر الصاد والدال
فى صنادیدها يعود على الكفر او ملئه قوله فهوى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر هو بكسر الواو اى اجذ ذلك
واسقسنه يقال هوى الشئ بكسر الواو وهوى بفتحها هوى والهوى
المجهة قوله وما هو ما قلت هكذا هو فى معظم النسخ وما هو
وفى كثير منها هوى بالواو وهى لغة قليلة ياسان الناسع الجارم ومنه
قراءة من قرأ انه من سبع يحيا ما ومنه قول الشاعر

الم ياسك والانباء تنمى

قوله تعالى حتى يثخن فى الارض اى يكثر القتل والقهر فى العدو
والله اعلم

باب ربط الاسير وحبسه وجواز المن عليه

قوله فجاء رجل من بنى حنيفة يقال له
ثمامة بن اثال فربطوه بسارية من سوارى المسجد اما اثال فبضم
الهمزة وثاء مثلثة وهو مصروف وفى هذا جواز ربط الاسير
وحبسه وجواز ادخال الكافر المسجد ومذهب الشافعى جواز بادن
مسلم سواء كان الكافر كتابيا ام غيره وقال عمر بن عبد العزيز وداده
ومالك لا يجوز وقال مجوز للكتابى دون غيره دليلنا على الجميع هذا

الحديث واما قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد
الحرام هو خاص بالحرم ونحن نقول يجوز ادخاله الحرم والله اعلم
قوله ان يقتل يقتل دادم اختلفوا فى معناه فقال القاضى عياض
فى المشارق واشار اليه فى شرح مسلم معناه ان يقتل يقتل صاحب
دم لديه موقع يسعى بقتله قاتله ويدرك قاتله به ثار اى لرياسه
وفضيلته فحذف هذا لانهم يفهمونه فى عرفهم وقال اخرون
يقتل من عليه دم ومطلوب به ويستحق عليه فلا عتب عليك
فى قتله ورواه بعضهم فى سنن ابى داود وغيره دادم بالدال
المجمة وتشديد الميم اى ذا دمام وحرمة فى قومه ومن اداعقد
دمه وفى بها قال القاضى هذه الرواية ضعيفة لانها تعلل المعنى
فان لمن له حرمة لا يستوجب القتل قلت ولكن يصحها او يحمل
على بعض التفسير الاول اى يقتل رجلا جليلا يحصل قاتله بقتله
خلافا لما اذا قتل ضعيفا مهينا فانه لا يحصله فى قتله ولا يدرك
به قاتله ثار قوله صلى الله عليه وسلم اطلقوا ثمامة ففيه
جواز المن على الاسير وهو مذهبنا ومذهب الجمهور قوله فانطلق
الى نخل قريب من المسجد فاغتسل قال اصحابنا اذا اراد الكافر الاسلام
ما دربه ولا يوخر الاغتسال ولا يحل لاحد ان يأذن له فى تاخير بل
يبادر به ثم يغتسل ومذهبنا ان اغتساله واجب ان كان عليه جنابة
فى الشرك سواء اغتسل منها ام لا وقال بعض اصحابنا ان كان اغتسل
اجزاه والا وجب وقال بعض اصحابنا وبعض المالكية لا غسل
عليه وسقط حكم الجنابة بالاسلام كما سقط الذنوب وضعفوا هذا
بالوضوء فانه يلزمه بالاجماع ولا يسقط اثر الحدث بالاسلام
هذا مذهبنا كله اذا كان احدث فى الكفر اما المحدث اصلا ثم اسلم فالغسل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)